مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 267 (من 15 إلى 22 سبتمبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة.....2

علاقات كابول – إسلام‌آباد بعد وصول عمران خان

استراتيجية عمران خان 4

هل سينفذ عمران خان وعوده؟.....5

مستقبل العلاقات الأفغانية الباكستانية.....5

الاتفاقية الأمنية بين كابول و واشنطن والحاجة لمراجعتها

اتفاقية أفغانستان الأمنية مع الولايات المتحدة.....8

تبعات الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة.....9

الحاجة إلى مراجعة الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة 10

المقدمة

كانت العلاقات الأفغانية الباكستانية منذ عام 2001، وبعد تأسيس نظام جديد في أفغانستان، مكتظة بعدم الاستقرار والثقة خلال السنوات الـ 17 الماضية؛ لكن هذه العلاقات وصلت ذروتها في التحسن بعد وصول حكومة الوحدة الوطنية منصة الحكم، وخلال هذه الفترة تم إنشاء الصراعات المسلحة عدة مرات في الحدود بين البلدين.

مع إنشاء الحكومة الجديدة في باكستان، أكد رئيس الوزراء الجديد، عمران خان على تحسن العلاقات الثنائية. كما أن في الأسبوع الماضي، أثارت رحلة وزير الخارجية وزير شاه محمود قريشي الأمل في إعادة العلاقات بين البلدين، لأنه خلاص سفره إلى كابول تعهد في لقاء مع الرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي للتعاون على إرساء السلام والاستقرار في أفغانستان.

ماذا سيكون تاثير الحكومة الجديدة في باكستان على علاقات كابول ـ إسلام آباد؟ وهل يقدر رئيس الوزراء الجديد على إعادة تأسيس علاقات بلاده مع كابول؟ موضوعات تمت مناقشتها في الجزء الأول من التحليل الأسبوعي.

تناول التحليل الأسبوعي في الجزء الثاني مناقشة الاتفاقية الأمنية بين أفغانستان وأمريكا، مرت على توقيع الاتفاقية الأمنية بين كابول وواشنطن أربع سنوات؛ إلا أن الوضع في أفغانستان تدهور خلال هذه السنوات الأربع. وقد طالب بعض الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات المعترف بها للحكومة السابقة، مراجعة الاتفاقية الأمنية، وأكدت بأن السبب الرئيسي وراء الأزمة الحالية في أفغانستان هي هذه الاتفاقية الأمنية، لأن الأضرار التى لحقت بأفغانستان كانت أكثر من فوائدها.

علاقات كابول – إسلام‌آباد بعد وصول عمران خان

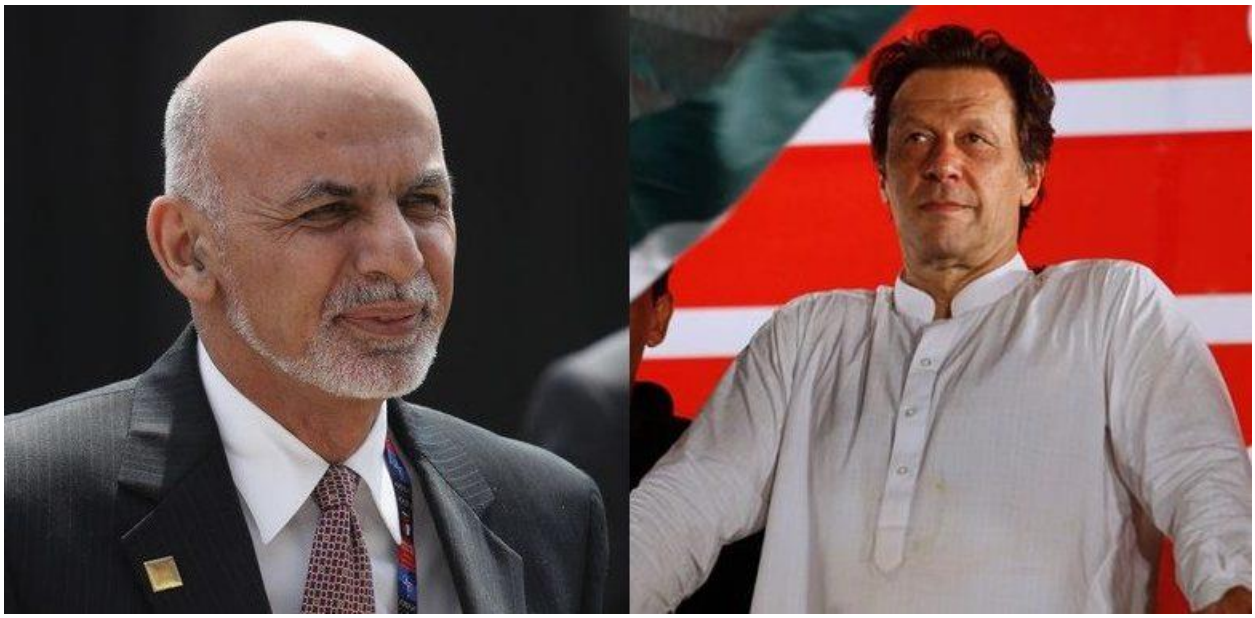

بعد وصول عمران خان إلى رئاسة الوزراء في باكستان وتشكيل الحكومة الجديدة، قدم وزير الخارجية شاه محمود قريشي الأسبوع الماضي إلى كابول، وهو أول مسؤول باكستاني رفيع المستوى يصل إلى كابول بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

التقى قريشي مع كبار المسؤولين الأفغان بمن فيهم الرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي للبلاد، وناقش في هذه الزيارة قضايا مختلفة؛ حول الأمن والاستقرار في المنطقة، والتخطيط العلمي لأفغانستان وباكستان، والقضاء على مناخ من عدم الثقة بين البلدين.

قبل شهر واحد فقط (في 18 أغسطس 2018)، اعتلى عمران خان، رئيس حزب "تحريك الإنصاف الباكستاني" في البرلمان كرئيس الوزراء الجديد في باكستان، وقال إنه يريد علاقات جيدة مع جميع الجيران ويحاول كثيرا في مجال تحسين العلاقات.

ما هي استراتيجية رئيس الوزراء الباكستاني الجديد عمران خان حول أفغانستان؟ وما مدى نجاحه في بناء علاقات مع أفغانستان؟ وما هي توقعات حول مستقبل العلاقات الباكستانية الأفغانية مع وصول عمران خان.؟ أسئلة تمت مناقشتها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

استراتيجية عمران خان

وضع عمران خان أساس حزب "تحريك الإنصاف" السياسي في عام 1997م وبدأ نشاطه السياسي بعد الكريكيت في باكستان؛ وقد تمكن من وصول الحكم وتولي رئاسة الوزراء بعد عقدين من الزمان. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ باكستان، يتولى أمر الحكومة حزب و شخص جديدين بدلا من حزب "مسلم ليك" وحزب الشعب "بيبلز بارتي" ويصبح رئيسا للوزراء في البلاد.

بعدما دخل عمران خان في السياسة، ردد دوما في أنشطته السياسية واجتماعاته شعارات لمكافحة ضعف الحكومة والفساد، ومن ناحية أخرى، أعلن مخالفته من الحضور الأمريكي وقصف الطائرات الأمريكية بدون طيار في مناطق القبائل الباكستانية.

وقال عمران خان في بيان قبل إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة في باكستان، إذا فاز في الانتخابات، فإنه سيحاول تحسين علاقات كابول مع إسلام آباد. وبعد فوزه في الانتخابات، صرح مرة أخرى في بيان متعلق باستراتيجية حكومته الخارجية خلال خطابه في إسلام آباد: " نريد علاقات حسنة مع أفغانستان ونأمل أن يومًا ما يكون لدينا مثل الاتحاد الأوروبي معابر مفتوحة مع أفغانستان، أفغانستان هي الشعب الوحيد الذي شهد الحروب الأكثر، وسنبذل جهودا جادة للسلام والاستقرار في أفغانستان، لأن السلام في أفغانستان هو السلام والأمن في باكستان."

وبالإضافة إلى ذلك، قال عمران خان في اجتماع في مدينة كراتشي الأسبوع الماضي: نعطي جوازات سفر ووثائق باكستانية لأطفال الأفغان الذين نشأوا وترعرعوا في هذا البلد.

نظرا إلى مواقف عمران خان السابقة وجذوره البشتوية، ازدادت آمال الجهة الأفغانية بعد توليه الحكم بباكستان في جهود الحكومة الجديدة وسياساتها الجيدة واستراتيجيتها الإيجابية. كما دعا الرئيس غني رئيس الوزراء الباكستاني إلى تهيئة الطريق للعلاقات الثنائية الصادقة بين البلدين. ولكن في العموم، ليست الآمال في محلها نظرا لأسباب مختلفة؛ لأن محللي العلاقات الثنائية يرون بأن عمران خان سيتبع في الغالب الاستراتيجية السابقة في القضية الأفغانية؛ لأنه من ناحية، يعتبر الشخص القريب من الجيش الباكستاني، ومن ناحية أخرى وبالنظر إلى المخاوف الحالية وعدم الثقة بين البلدين، لا ترى إمكانية التغيير في الاستراتيجية الباكستانية حول القضية الأفغانية سهلا وميسورا.

هل سينفذ عمران خان وعوده؟

لقد أعلن عمران خان دائماً شعار المكافحة ضد الفساد والفقر، وكان يأمل كبت الحكومة الضعيفة وإنشاء "باكستان الجديدة". كما وعد بعد نجاحه في الانتخابات بأنه سيحاول تحسين العلاقات مع جيرانه.

وبالنظر إلى هذه التعهدات، يبدو أنه يقدر على تلبية توقعات "باكستان الجديدة" في الداخل، وسيعمل على مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية. ولكن في الجانب الآخر، ما تعهد من تحسين العلاقات بالمنطقة ودول الجوار، كثيرا ما لا يتعلق بالمؤسسات المتدنية الباكستانية وإنما القرار النهائي في هذا الشأن هو للجيش الباكستاني.

على الرغم من أن هناك تحليلات، بأن رئيس حزب "تحريك الإنصاف" عمران خان أكثر الأحزاب قربا للجيش الباكستاني وكان دعم الجيش الباكستان وراء فوزه في الانتخابات الأخيرة، إلا أنه سيرتب سياسته الخارجية ولا سيما في ما يتعلق بأفغانستان، والهند، والولايات المتحدة، والصين وروسيا موافقا مع مطالب الجيش الباكستاني.

وما تواجه باكستان من ضغوط دولية على النطاق الواسع في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه، تم إيقاف المساعدات الأمريكية، ومن ناحية أخرى تواجه مشكلات عويصة في الساحة الأمنية، والسياسية والاقتصادية، هناك مؤشرات تبدو أن تعمل الحكومة المدنية والإدارة العسكرية معا لتخرج البلاد من هذه الحالة وتقلص من حجم الانعزال الدولي والخسائر الواردة في ثقتها على المستوى الدولي.

مستقبل العلاقات الأفغانية الباكستانية

باكستان وأفغانستان هما الدولتان المجاورتان اللذان تشكان في مواقف كل منهما على الدوام، وكان دائما عدم الثقة موجودا بين البلدين. ولقد مرت العلاقات بين البلدين، لا سيما بعد أحداث 2001م وعلى مدى السنوات الـ 17 الماضية، بالعديد من المراحل التي تراوحت بين التوتر وما يشبه الانفراج. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لإعادة بناء هذه العلاقات إلا أن الفائدة الوحدية كانت هي أن حسنت العلاقة لفترة وجيزة وأعيدت إلى حالة من عدم الثقة بعد حادثة أمنية.

وصول شخص في رئاسة الوزراء الباكستانية وهو الذي تربطه علاقات وثيقة بالجيش، وتعهده على إقامة علاقات جيدة مع أفغانستان بعد توليه الحكم، وهكذا سفر وزير الخارجية وتعهداته حول السلام والاستقرار في أفغانستان، هي أمور أثارت أمل إعادة العلاقات الباكستانية الأفغانية.

وفي جانب آخر، عمران هو الشخص الذي عارض في السابق الحضور الأمريكي في أفغانستان والمنطقة، ووفقا لصحيفة نيويورك تايمز، ذكر مؤخراً للسفير الأمريكي في باكستان بأن هناك حاجة إلى حل سياسي في القضية الأفغانية، ولابد أن تستقر الأمور من خلال المصالحة السياسية في أفغانستان.

يعتقد عمران خان أن باكستان نالت خسائر كبيرة من الحرب الأمريكية في أفغانستان. وقد صرح في بيان له مع التلفيزيون الروسي "آر تي": مشاركة باكستان في الحرب الأجنبية أوقعتها في مواقف حرجة وخسائر فادحة وعلمتها بأن لا تشارك في الحروب الأجنبية أبدا.

على الرغم من كل هذا، يبدو أن الحكومة الباكستانية الجديدة تحاول الحد من الضغوط السياسية الأخيرة عليها من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وحينما بدأت الولايات المتحدة مفاوضات السلام مع طالبان مباشرة، هناك توقعات بأن الحكومة الباكستانية تحاول دفع طالبان للحضور في محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة طلبا لنيل بعض الامتيازات. ما يمكن أن يكون جهدا حقيقيا في عملية السلام من قبل هذه المجموعة. وفي الوقت نفسه، ما زالت هذه التحليلات قائمة، بأن باكستان لا تتخلى عن استراتيجيتها العميقة حول القضية الأفغانية بسهولة، ولا تغير التغييرات قصيرة المدى في استراتيجيتها شيئا من استراتيجيتها العميقة بسبب مخاوفها الدائمة. انتهى

الاتفاقية الأمنية بين كابول و واشنطن والحاجة لمراجعتها

على ما يبدو، مع تزايد انعدام الأمن واستمرار الحرب في أفغانستان، تعالت أصوات مناهضة للاتفاقية الأمنية بين أفغانستان والولايات المتحدة. وعلى الرغم من توقيع المعاهدة الأمنية بين البلدين منذ أربع سنوات، فقد طالبت في الأسبوع الماضي (12 سبتمبر 2018م) بعض الأحزاب والزعماء السياسيين ومسؤولون سابقون في الحكومة في مؤتمر صحفي بمراجعة هذه المعاهدة التي تمت توقيعها بين الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة.

من ناحية أخرى ، أيد عدد من أعضاء مجلس النواب مطالبة بعض الأحزاب والتيارات السياسية في تعديل الاتفاقية الأمنية، قائلين إنه بالنظر إلى الوضع الأمني في أفغانستان، باتت من الضروري مراجعة الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة؛ ولكن الدكتور عبد الله عبد الله الرئيس التنفيذي للبلاد، قال ردا على هذه المطالب: "فإنه لا ينبغي لأسباب شخصية التشكيك في الاتفاقية الأمنية التي اعتمدها اللويا جيرغا، لأنه لا يكون لصالح الأمن وتحسين الوضع الأمني في البلاد.

اتفاقية أفغانستان الأمنية مع الولايات المتحدة، وأوضاع أفغانستان بعد توقيع هذه الاتفاقية، وما الحاجة إلى مراجعتها من الموضوعات التي تم مناقشتها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

اتفاقية أفغانستان الأمنية مع الولايات المتحدة

كما يبدو أن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي رفض التوقيع على الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة بسبب غياب أية ضمانة للولايات المتحدة حول السلام وإنهاء الحرب في أفغانستان. ولكن حكومة الوحدة الوطنية وقعت على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة مباشرة بعد تولي الحكم.

تم التوقيع على اتفاقية كابل – واشنطن الأمنية قبل أربع سنوات من اليوم، في 30 سبتمبر 2014م، بين ممثل الحكومة الأفغانية مستشار الأمن القومي السابق "حنيف أتمر" والسفير الأمريكي في كابول "جيمس كانينجهام". كما تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب بأغلبية الأصوات في أقصر وقت.

تشتمل اتفاقية الأمن الأفغانية الأمريكية على 26 مادة وملحقين، أهمها:

- وفقا للاتفاقية الأمنية الأفغانية الأمريكية، تعطي الحكومة الأفغانية الحق للولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية في مناطق استراتيجية وهامة من أفغانستان، مثل كابول ومزار وهرات وقندهار وهلمند، جرديز وجلال آباد.
- كلا طرفي المعاهدة الأمنية يتعاونان لتعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومكافحة الإرهاب، والمشاركة في السلام والاستقرار إقليميا ودوليا، كما تواصلان جهودهما من أجل تعزيز قدرات أفغانستان لدرء التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها و سيادتها ووحدتها الوطنية، ونظامها القائم على الدستور.
- كلا الطرفين يتعاونان من أجل تعزيز قدرات قوات الأمن والدفاع الأفغانية، وإذا طالبت الحكومة الأفغانية التعاون من القوات الأمريكية لمهاجمة الإرهابيين في أفغانستان، فإن على الولايات المتحدة أن تساعد هذا البلد فورا.
- العمليات العسكرية للولايات المتحدة لهزيمة القاعدة وفروعها قد تكون مقبولا في إطار المعركة المشتركة ضد الإرهاب.
- يلزم على القوات العسكرية والمدنيين الأمريكيين في أفغانستان احترام الدستور والقوانين الأخرى في هذا البلد، واجتناب أي نشاط سياسي في أراضي أفغانستان.

- يتمتع جميع القوات العسكرية والمدنيين الأمريكيين بأمن قضائي في أفغانستان. وإذا ارتكبوا جريمة داخل أفغانستان، فلن يتحاكموا بموجب القانون الأفغاني، ولا تملك الحكومة الأفغانية الحق في اعتقال القوات الأمريكية، وإذا حدث وأن اعتقل أحد الجنود الأمريكيين من قبل القوات الأفغانية، يجب استعاده في أقرب وقت إلى القوات الأمريكية.
- وفقا لطلب الحكومة الأفغانية، يتم التنسيق بين الطرفين بغية تطوير قوات الأمن والدفاع الأفغانية، وتوفير المعدات والأسلحة، وتطوير العمليات العسكرية وحصول مؤسساتها على المعيارية والقدرة على التكيف مع حلف الناتو، لتعزيز الاستخدام الفعال وحماية المساعدات الدفاعية لهذا البلد. هذه المساعدة لا تكون حاجزا أمام الحكومة الأفغانية بأن تتدارك المعدات والأسلحة لقواتها الأمنية والدفاعية من الدول الأخرى بميزانيتها الخاصة.

تبعات الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة

وعلى العموم، ليست تعهدات الولايات المتحدة مع الحكومة الأفغانية، في الغالب، في هذه الاتفاقية إلزامية، ومن أهم بنودها: تمويل و تسليح القوات الأفغانية، والمحاولة لأجل السلام والاستقرار، والتعاون لدرء التهديدات الداخلية والخارجية ضد سيادة وأمن البلد ومكافحة الإرهاب.

يمكن تلخيص أوضاع أفغانستان بعد أربع سنوات من توقيع الاتفاقية الأمنية على النحو التالي:

الوضع الأمني: تدهور الوضع الأمني للبلاد بعد توقيع اتفاقية الأمن الأفغانية مع الولايات المتحدة، اشتدت الحرب في شمال أفغانستان، واتخذت طالبان في هذه السنوات الأربع الحالة الهجومية في معاركها، وكانت محافظة قندوز أول مدينة تسقط منذ عام 2001م على أيدي طالبان، وفضلا عنها، تمكنت حركة طالبان من السيطرة على محافظتي فراه وغزنة في حملة هجومية، وسيطرت على كل الإدارات الحكومية لعدة أيام. ظهرت الدولة الإسلامية (داعش) في هذه السنوات وازدادت قوتها وتوسعت نفوذها في البلاد، وأخذت دوما مسؤولية الانفجارات الفتاكة في المناطق المختلفة على عاتقها. وارتفع عدد الضحايا المدنيين أكثر من أي وقت مضى، ووفقا للإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة، قتل وأصيب نحو 40 ألف مدني في الحرب الأفغانية خلال السنوات الأربع الماضية. وفضلا عن هذا، وحسب تقرير المؤسسات الدولية المختلفة، فإن ما يقرب من نصف أراضي البلاد تخضع لسيطرة المعارضة المسلحة.

الوضع السياسي: لم يشهد الوضع السياسي استقرارا طيلة هذه السنوات الأربع، مع مجيء حكومة الوحدة الوطنية وتوقيع الاتفاقية الأمنية، كما هو الحال في الوضع الأمني للبلاد. فعلى الصعيد السياسي؛ منذ أيام حكومة الوحدة الوطنية الأولى ارتفعت خلافات بين قادة الحكومة، ثم تبعتها خلافات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيدية، وقف بعض كبار المسؤولين الحكوميين ضد الحكومة، وشكلت تحالفات من قبل مسؤولين حكوميين ضد الحكومة، فهذا كله جعل الاستقرار السياسي في حالة لم تتمكن الحكومة منذ أربع سنوات تكميل الحكومة بالكامل.

الوضع الاقتصادي: ليست الاتفاقية الأمنية بأنها لم تتمكن من تحسين الوضع السياسي والأمني فقط، بل لم تتغير بشكل كبير في الوضع الاقتصادي لأفغانستان. على الرغم من أن السنوات الأربع الماضية شهدت عددا من مشاريع البنية التحتية، وارتفاعا في الإيرادات الحكومية بالنسبة إلى السنوات الماضية (وكان إحدى عواملها وضع الضريبة على بطاقة الائتمان في شبكة الاتصالات)، إلا أن الوضع الاقتصادي تدهور بالنسبة إلى العقد ونصف العقد الماضي. وقد تراجع قيمة "الأفغاني" إلى أقصى حد؛ (فكانت قيمة الأفغاني في عام 2015م 57.76 مقابل واحد دولار أمريكي، ولكن حاليا الدولار الواحد يساوي 75.30 أفغاني.) وقد وصلت البطالة أقصى حد ممكن، وتواجه البلاد هروب رأس المال وتقلص نمو اقتصاد البلد. ويعيش نحو 40 في المائة من الناس تحت خط الفقر، ووفقا لإحصائية البنك الدولي، يعاني ما يقرب من مليونين من البطالة في أفغانستان.

الحاجة إلى مراجعة الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة

نظرا إلى الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في أفغانستان، تشهد حاليا البلاد تدهورا في الأوضاع بعد توقيع الاتفاقية الأمنية مع الأمريكان منذ السنوات الأربع الماضية.

الاتفاقية الأمنية الأفغانية الأمريكية التي كانت تلفها هالة من الغموض منذ البداية، تم مخالفتها من قبل أشخاص ومؤسسات، ولكنها دون عميق بحث حولها ومناقشة تبعاتها القاسية ، تم توقيعها من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وتم التصويت عليها من قبل مجلس النواب الذي يطالب اليوم مراجعتها، بدون مناقشة، ومع معارضة خمسة أعضاء وامتناع ثلاثة من التصويت.

بشكل عام ، وعلى الرغم من الشائعات والمطالبة بمراجعة الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة بعد وقت طويل، هناك أيضًا تحليلات تشير إلى أن أولئك الذين يطالبون مراجعة اتفاقية الأمن الأفغانية مع الولايات المتحدة؛ إما يهدفون الضغط على الحكومة لتحقيق أهدافهم السياسية، أو يريدون إعلاء أصواتهم لصالح بعض الدول الإقليمية التي تخالف الحضور الأمريكي في المنطقة، ولكن من أجل أفغانستان، ولئلا تواجه البلاد مشكلات عويصة، وتنتهي إلى مصير سوريا، فإنه يتحتم ويحس حاجة ملحة للمجتمع الأفغاني بأن يراجع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى استقرار البلاد وأمنها، وبدلا من مواصلة الحرب والدمار، أن تصر على محادثات السلام وأن تنهي هذه القصة المرعبة التي استمرت عدة عقود عبر الحوار.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com

هاتف المكتب: (+93) 784089590 – (+93) 202564049

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com